

Distr.: General
22 May 2000
Arabic
Original: English



تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك (للفترة من ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٠)

أولا - المقدمة

٣ - واصلت القوة تقديم المساعدة للجنة الصليب الأحمر الدولية في مجال نقل البريد وعبور الأشخاص إلى المنطقة الفاصلة. وفي حدود الوسائل المتاحة، قُدم العلاج الطبي للسكان المحليين عند طلبهم لذلك. وقدمت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك ولجنة الصليب الأحمر الدولية تسهيلات في تعاون وثيق مع السلطات لتبادل الزيارات من قبل الطلاب والأنشطة الأخرى بما فيها إقامة مناسبات الزواج في المنطقة الفاصلة.

٤ - ولا تزال حقول الألغام تشكل مصدرا للقلق ولا سيما في المنطقة الفاصلة وتمثل تهديدا لأفراد قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللسكان. وقد قام المهندسون السوريون بإزالة الألغام في المنطقة تحت إشراف قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك.

٥ - أقام قائد القوة وموظفوه اتصالات وثيقة مع السلطات في إسرائيل وفي الجمهورية العربية السورية.

٦ - وفي ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، كانت قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك تتألف من ١٠٥٣ جنديا، من بولندا (٣٦١)، وسلوفاكيا (٩٣)، وكندا (١٨٨)، والنمسا (٣٦٦)، واليابان (٤٥). واستعانت القوة بـ ٧٨ مراقبا

١ - يقدم هذا التقرير عرضا لأنشطة قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك خلال الأشهر الستة الأخيرة وفقا للولاية الواردة في قرار مجلس الأمن ٣٥٠ (١٩٧٤) والممددة في قرارات لاحقة، كان آخرها القرار ١٢٧٦ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩.

ثانيا - الحالة في المنطقة وأنشطة القوة

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، استمر وقف إطلاق النار في القطاع الإسرائيلي - السوري دون وقوع حوادث خطيرة، وظلت منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك هادئة. وراقبت القوة المنطقة الفاصلة من مواقع ثابتة وبواسطة دوريات لضمان خلوها من أي قوات عسكرية. كما قامت قوة الأمم المتحدة لعمليات تفتيش نصف شهرية تفقدت فيها مستوى التسليح وعدد القوات في مناطق الحد من الأسلحة. ورافق أفرقة التفتيش ضباط اتصال من الطرف المعني. وكما هو الحال في الماضي، منع كلا الطرفين أفرقة التفتيش من الوصول إلى بعض مواقعهما وفرض كلاهما بعض القيود على حرية تنقل القوة.

(١٩٧٣) فوراً، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم في نهاية تلك الفترة تقريراً عن التطورات الحاصلة في الحالة وعن التدابير المتخذة لتنفيذ ذلك القرار. وفي تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط (A/53/550)، المقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٥٤/٥٢ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، تناولت مسألة البحث عن تسوية سلمية في الشرق الأوسط، ولا سيما الجهود المبذولة على مختلف الأصعدة لتنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣).

خامساً - ملاحظات

١٠ - إن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، التي أنشئت في أيار/مايو ١٩٧٤ لمراقبة وقف إطلاق النار الذي دعا إليه مجلس الأمن والاتفاق بشأن فض الاشتباك الذي أبرم بين القوات الإسرائيلية والسورية في ٣١ أيار/مايو ١٩٧٤، لا تزال تؤدي مهامها بشكل فعال، وبالتعاون مع الطرفين. وظلت الحالة في القطاع الإسرائيلي - السوري هادئة ولم يقع أي حادث خطير.

١١ - ورغم الهدوء السائد حالياً في القطاع الإسرائيلي - السوري، لا تزال الحالة في الشرق الأوسط تشكّل خطراً محتملاً ومن المرجح أن تظل كذلك ما لم يتم التوصل إلى تسوية شاملة تغطي جميع جوانب مشكلة الشرق الأوسط. وآمل أن تبذل جميع الجهات المعنية جهوداً حثيثة لمعالجة هذه المشكلة من جميع نواحيها، بغية التوصل إلى تسوية سلمية عادلة دائمة، كما دعا إلى ذلك مجلس الأمن في قراره ٣٣٨ (١٩٧٣).

١٢ - وفي ظل الظروف السائدة، أرى أن استمرار وجود القوة في المنطقة أمراً أساسياً. ولذلك، أوصي بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة لفترة ستة أشهر أخرى، حتى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠. وقد أبدت حكومة الجمهورية العربية

عسكراً من هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة. وما زال اللواء كامبيون روس يتولى قيادة القوة. وترفق بهذا التقرير خريطة تبين انتشار القوة.

ثالثاً - الجوانب المالية

٧ - اعتمدت الجمعية العامة بموجب قرارها ٢٢٦/٥٣ المؤرخ ٨ حزيران/يونيه ١٩٩٩ مبلغاً إجماليه ٣٥,٤ مليون دولار لتشغيل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٩٩ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠. وتنظر الجمعية العامة حالياً في الميزانية المقترحة لمواصلة عمل القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (A/54/732). ورهنا بصور قرار من الجمعية العامة، تقدر تكاليف تشغيل قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بقوامها الحالي بمبلغ إجماليه ٣٤,٩ مليون دولار في الفترة المبتدئة في ١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ وذلك بخلاف المبلغ المخصص لحساب الدعم لعمليات حفظ السلام ولقاعدة الأمم المتحدة للسوقيات في برينديزي بإيطاليا. ولذلك إذا قرر المجلس تمديد ولاية القوة إلى ما بعد ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ فإن تكاليف تشغيل القوة سوف تقتصر على المبلغ المشار إليه أعلاه.

٨ - وحتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، وصلت الاشتراكات المقررة غير المسددة للحساب الخاص بالقوة للفترة الممتدة من تاريخ إنشاء القوة إلى ٣١ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى ١٧ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام ٢١٠٩,٧ مليون دولار حتى نفس التاريخ.

رابعاً - تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣)

٩ - عندما قرر المجلس في قراره ١٢٧٦ (١٩٩٩) تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفترة ستة أشهر أخرى، دعا أيضاً الطرفين المعنيين إلى تنفيذ قراره ٣٣٨

السورية موافقتها على هذا التمديد المقترح. كما أعربت حكومة إسرائيل عن موافقتها.

١٣ - وبتقديم هذه التوصية، يجب أن أسترعي الانتباه إلى العجز الخطير الحاصل في تمويل القوة. ففي الوقت الراهن تبلغ الاشتراكات غير المسددة نحو ١٧ مليون دولار. وهذا المبلغ يشكل مبالغ مستحقة لجميع الدول الأعضاء المساهمة بالقوات التي تتألف منها قوة مراقبة فض الاشتباك. وإنني أناشد جميع الدول الأعضاء أن تسدد اشتراكاتها المقررة فوراً وبالكامل، لتسوية جميع المتأخرات المتبقية.

١٤ - وختاماً، أود أن أشيد باللواء كامبيرون روس وبالرجال والنساء العاملين في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك. فقد أدوا المهام الكبيرة التي كلفهم بها مجلس الأمن بفعالية وتفان. وأعتنم هذه الفرصة لأعرب عن تقديري للحكومات المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك وللحكومات التي توفر لهيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة من مراقبين عسكريين للعمل في هذه القوة.